

«التجارة» تبدأ استقبال معاملات المراجعين عبر موقعها الإلكتروني

وأوضحت أن الموقع الإلكتروني يُتيح للمراجعين أيضاً خدمة الأنشطة والاستعلام عن السجل التجاري لأقرب إلى تلك الخدمات المتاحة على الموقع يتم التعامل معها وفق الإجراءات واللوائح الرسمية داخل دولة الكويت.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن الخدمات المتاحة للمراجعين إلكترونياً تصدر عبر مركز الكويت للأعمال من خلال تقديم طلبات تأسيس الشركات والتراخيص الفردية والأعمال الحرة والمركبات المتحركة.

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية عودة استقبال معاملات المراجعين والعملاء عبر الموقع الإلكتروني (kbc.gov.kw) يومياً خلال أوقات الدوام الرسمي.

مؤشرات البورصة تكتسي باللون الأخضر في أولى جلسات الأسبوع

التداولات العقارية تتراجع 52 بالمئة بالنصف الأول

توجه شرائي للأجانب والخليجيين في يونيو وسط تراجع محلي



العقاري بوزارة العدل الكويتية، جاء هذا الانخفاض الكبير بسبب تعطيل جميع أعمال الوزارات والمؤسسات الحكومية بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). كانت إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل قررت في بداية مايو الماضي، العودة للعمل بشكل جزئي، لإنجاز المعاملات العقارية، بعد توقف دام لقرابة الشهرين.

وبلغت التداولات العقارية في الربع الأول من العام الجاري نحو 735 مليون دينار، بينما بلغت في الربع الثاني من العام 80.6 مليون دينار تقريباً. وتمت معظم الصفقات على العقارات السكنية، تليها العقارات الاستثمارية ثم التجارية، وذلك بعد أن تأثرت الأخيرة كثيراً بجائحة كورونا وبات الطلب أكثر على العقار السكني.

مؤشرها العام 2.75%، كما صعد السوق الأول 3.37%، وارتفع رئيسي 50 وكبير وتيرة وبلغت 3.69%، فيما سجل المؤشر الرئيسي أقل نسبة نمو شهرية بواقع 0.96%.

وشهد شهر يونيو أعلى حجم تداولات ببورصة الكويت خلال الربع الثاني من 2020 بكميات بلغت 3.57 مليار سهم، فيما بلغت قيم التداول بالبورصة خلال الشهر نحو 649.41 مليون دينار من خلال تنفيذ 158 ألف صفقة تقريباً.

في المقابل، تراجعت قيمة التداولات العقارية في الكويت خلال النصف الأول من العام الجاري بنسبة 52%، لتصل إلى 815.6 مليون دينار، مقارنة مع 1.7 مليار دينار للفترة المماثلة من عام 2019.

وبحسب البيانات المتوافرة في إدارة التسجيل

ظهرت معاملات البورصة الكويتية في شهر يونيو الماضي، توجه المستثمرين الأجانب والخليجيين إلى (الشراء)، حيث بلغ صافي استثماراتهم بنهاية الفترة 13.67 مليون دينار (44.51 مليون دولار) في جانب الشراء.

بحسب البيانات المتاحة على موقع البورصة، بلغت حصيلة مشتريات الأجانب والخليجيين (أفراد - مؤسسات وشركات - صناديق - محافظ عملاء) بالبورصة الكويتية في يونيو الماضي، نحو 102.32 مليون دينار؛ مقابل 88.65 مليون دينار قيمة المبيعات خلال الفترة. في المقابل، جاءت حصيلة الاستثمار المحلي في بورصة الكويت (بيعية) خلال الشهر الماضي، بقيمة تُقدر بنحو 13.67 مليون دينار، حيث تم تسجيل عمليات شراء بقيمة 547.1 مليون دينار مقارنة بـ 560.77 مليون دينار في جانب البيع.

واستحوذ الأجانب والخليجيين على نحو 15.76% من إجمالي قيمة مشتريات البورصة الكويتية في يونيو الماضي، فيما شكلت مبيعاتهم حوالي 13.65% من إجمالي والبائع بنهاية الفترة 649.42 مليون دينار، على الجانب الآخر، استحوذ الكويتيون على نحو 84.24% من إجمالي قيمة مشتريات البورصة الكويتية في الشهر الماضي، فيما شكلت مبيعاتهم حوالي 86.35% من إجمالي.

كانت البورصة الكويتية قد أنهت معاملات شهر يونيو الماضي على ارتفاع، حيث صعد



على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 10%، بينما تصدر سهم «سفن» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 7.36%.

وتصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات بكميات بلغت 22.31 مليون سهم بقيمة 4 ملايين دينار تقريباً، ليرتفع السهم عند الإغلاق 1.12%

دينار بالجلسة السابقة، بينما ارتفعت أحجام التداول 23.8% إلى 103.77 مليون سهم مقابل 83.84 مليون سهم يوم الخميس الماضي.

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً امس بصدارة الرعاية الصحية بنمو نسبته 2.21%، فيما تراجع قطاعان فقط، الأول التامين بانخفاض قدره 0.32%، والثاني النفط والغاز وميخت بواقع 0.3%، وجاء سهم «التقدم»

ارتفعت المؤشرات الكويتية جماعياً في مستهل تعاملات الأسبوع، أمس الأحد، حيث أنهى المؤشر العام المتعاملات مرتفعاً 0.36%، وصعد السوق الأول 0.14%، وسجل «رئيسي 50» والرئيسي نمواً بنسبة 0.08% و0.14% على الترتيب.

وتقلصت سيولة بورصة الكويت أمس بنسبة 18.3% إلى 14.04 مليون دينار مقابل 17.18 مليون

«الركزي»: هذه هي آلية معالجة تأجيل القروض في ميزانيات البنوك



عمم بنك الكويت المركزي آلية احتساب تأجيل أقساط القروض المؤجلة حسب المعيار الدولي للتقارير رقم 9، وذلك وفقاً لدراسة البيانات المقدمة من البنوك الكويتية وبناء على المناقشات التي تمت مع الرؤساء التنفيذيين ومدققي الحسابات الخارجيين.

وتنصت التعليمات التي حصلت القبس على نسخة منها على ما يلي:

1 - معالجة خسائر تأجيل أقساط القروض الاستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الائتمانية لكافة العملاء لمدة 6 أشهر، حسب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وفق ما تظهره شهادة مدققي الحسابات الخارجيين توضح الأثر الناتج عن تأجيل الأقساط وذلك وفقاً للبيانات المرحة عن الفترة المنتهية في 30/ 6/ 2020

وأضاف بيان البنك المركزي: في إطار تداعيات أزمة كورونا المستجد والتي تتطلب الحاجة على مواجهة الظروف والضائقة الحالية على نحو فعال وانتهاج سياسات تحويلية حصرية، وما

تظهره نتائج اختبارات الضغط في ظل الأزمة غير المسبوقة عن مدى قدرة القطاع المصرفي على مواجهة صدمات مختلفة في مخاطر الائتمان والسوق والسيولة، وفق مجموعة واسعة من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والنهج المتحوط بتكوين المخصصات الاحترازية، بما يعزز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك، وبحيث تظل قادرة على ممارسة دورها الفاعل في تقديم الخدمات المصرفية والمالية وخدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته دون انقطاع.

«موديز» تؤكد تصنيفات الكويتية للاستثمار بنظرة مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني موديز إنفستورز سيرفيس (موديز)، على تصنيفات الشركة الكويتية للاستثمار على المدى الطويل عند (Ba2) بنظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت «الكويتية» في بيان للبورصة الكويتية امس الأحد، إن تأكيد التصنيف يعكس المركز الائتماني المستقل للشركة (B3) والاحتمالية العالية من الحصول على الدعم - في حالة الحاجة له - من المساهم الرئيسي الهيئة العامة للاستثمار؛ نظراً لارتباطها المستمر ومساهمتها في الشركة من خلال المشاركة في مجلس الإدارة وتمويل وتوليد الأعمال التجارية.

وأوضحت الشركة أن تأكيد التصنيف عند (Ba2) دون تغيير عن التصنيفات السابقة قائمة منذ نوفمبر 2014، وكذلك الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة. وأفادت بأن تأكيد التصنيفات بشكل أساسي يعكس وجهة نظر «موديز» أن الوضع الائتماني للشركة لا يزال يعكس نموذج عملها المريح وقدرتها على تدبير الأموال بتكلفة منخفضة ومستوى منخفض من صافي الدينون إلى حقوق الملكية.

كانت أرباح «الكويتية» ارتفعت 77.8% في العام الماضي، لتصل إلى 17.51 مليون دينار، مقابل أرباح عام 2018 البالغة 9.85 مليون دينار.

وأقرت عمومية الشركة في مطلع مارس الماضي، توصية مجلس الإدارة بتوزيع 15% أرباحاً نقدية عن عام 2019 بواقع 15 فلساً للسهم بقيمة 8.22 مليون دينار.

«إس تي سي» تستعرض سبل تطوير سوق الاتصالات المحلي



أكدت شركة «إس تي سي» الكويتية أن سوق الاتصالات الكويتي يعدّ سوقاً متطوراً ومليئاً بالتحديات، مع ارتفاع الطلب على خدمات الجيل الخامس والحلول الرقمية، لدى شريحة كبيرة من العملاء من الأفراد والشركات.

واستعرضت الشركة عبر مؤتمر «MENA 5G» الافتراضي الذي أقيم لمناقشة سبل تطوير قطاع الاتصالات وأحدث تقنيات وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، تجربتها الفريدة في إحداث نقلة نوعية في خدمات الاتصالات، وتوفير المنصات المتكاملة وللعلاء عبر التكنولوجيا الرقمية.

وأكد مدير عام الشبكات في الشركة أحمد الشريف في جلسة نقاشية افتراضية، أنه بفضل التحديتات التي أجرتها الشركة على استراتيجيتها وسبل التشغيل، تمكنت من التربع على مكانة رائدة في مجال التقنيات المتكاملة.

وشدد على أن «إس تي سي» قامت بخطوات رائدة في مجال تقنية التحول الرقمي عبر إطلاقها لمنتجاتها وخدماتها الجديدة، والتي تشمل حلولاً مبتكرة في مجالات مختلفة، مثل: حلول خدمة «B2C»، و«B2B»، و«B2H»، و«B2A».

وبيّن الشريف أن «إس تي سي» من أوائل الشركات عالمياً في تطبيق تكنولوجيا «CA» في تطبيق تكنولوجيا «E2E» للاتصال اللاسلكي، مما يعزز الخدمة الصوتية وتدفقات البيانات داخل حامل بيانات «LTE».

وأضاف الشريف أن الشركة عززت ريادتها في الكويت عبر توفير خدمات الجيل الخامس على نطاق واسع، لتغطي أكثر من 90% من المساحة المأهولة بالكويت بشبكات الجيل الخامس.

وأشار إلى أن الشركة أطلقت الشبكة المستقلة «E2E» 5G، وحلول خدمة «B2C»، و«B2B»، و«B2H»، و«B2A».

وبيّن الشريف أن «إس تي سي» من أوائل الشركات عالمياً في تطبيق تكنولوجيا «CA» في تطبيق تكنولوجيا «E2E» للاتصال اللاسلكي، مما يعزز الخدمة الصوتية وتدفقات البيانات داخل حامل بيانات «LTE».

وذكر أن الشركة تعتبر

تعيين سلطان الجابر وزيراً للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة

الإمارات: إلغاء 50 بالمئة من المراكز الحكومية وتحويلها لمنصات رقمية

أعلنت الإمارات عن إلغائها 50% من المراكز الحكومية وتحويلها لمنصات رقمية خلال عامين. وفي حين أشارت إلى اعتماد الهيكل الجديد لحكومة الدولة ودمج وزارات وهيئات، أعلنت عن دمج 50% من الهيئات الاتحادية مع بعضها أو ضمن وزارات. وفي هذا الإطار، أعلنت الدولة تعيين سلطان الجابر وزيراً للصناعة والتكنولوجيا المتقدمة.

وعاد أمس موظفو الحكومة الاتحادية إلى مقار العمل بنسبة 100% في خطوة مهمة تساهم في تحقيق استراتيجية الإمارات لما بعد «كوفيد 19» التي تسعى الدولة من خلالها إلى أن تكون من أسرع دول العالم نمواً ونهوضاً وذلك عبر استئناف مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة بما يضمن سلامة الموظفين.

وأوضح أن الدعم للفترة القادمة سيشمل 70% من العاملين السعوديين في المنشآت الأكثر تضرراً، و50% كحد أقصى من العاملين السعوديين في المنشآت الأقل تضرراً حسب ما تحدده اللجنة المعنية بهذا الشأن التي تضم كل من وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الموارد البشرية



وأوضح أن الدعم للفترة القادمة سيشمل 70% من العاملين السعوديين في المنشآت الأكثر تضرراً، و50% كحد أقصى من العاملين السعوديين في المنشآت الأقل تضرراً حسب ما تحدده اللجنة المعنية بهذا الشأن التي تضم كل من وزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ووزارة الموارد البشرية

أكد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية السعودية، سليمان بن عبد الرحمن القويض حرص قيادة وحكومة المملكة، على التخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية من تداعيات جائحة كورونا (كوفيد - 19) على منشآت القطاع الخاص من خلال تمديد الدعم لفترة إضافية للعاملين السعوديين في منشآت القطاع الخاص.

وأكد المحافظ على إسهام المؤسسة من خلال نظام التأمين ضد التعطل عن العمل «ساند» في تخفيف حدّة آثار أزمة كورونا على القطاع الخاص، حيث تم إعفاء صاحب العمل من الالتزام بدفع الأجر الشهري للمستفيدين، إضافة إلى إعفائه من دفع اشتراكات التأمينات لجميع المشتركين المستفيدين من هذا الدعم، مما نتج عنه انخفاض عدد المستفيدين من العاملين في القطاع الخاص خلال الستة أشهر الأولى من العام 2020 بنسبة تزيد عن 10% مقارنة مع عدد المستفيدين خلال نفس الفترة للعام الماضي.

لاغارد: أزمة كورونا ستسرع تحولات عميقة بالاقتصاد العالمي

توقعت رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، أن تواجه منطقة اليورو عامين من ضغوط انخفاض الأسعار، ولكنها ستشهد تحولاً في أعقاب ذلك، نظراً لأن أزمة فيروس كورونا ستؤدي إلى تسريع تحولات عميقة في النظام الاقتصادي العالمي.

وأضافت لاغارد أن العالم سيشهد تحولات على مستوى التصنيع والتجارة، وسيفقد ذلك نحو أسلوب حياة أكثر قابلية للاستمرار ومراعاة للبيئة، بالإضافة إلى تسريع اللجوء إلى الأنظمة الرقمية على مستوى قطعي الخدمات والتصنيع.

وتوقعت لاغارد أن تسفر الأزمة عن انكماش سلاسل الإمداد بنسبة 35%، وزيادة الاعتماد على الروبوتات في المصانع بنسبة تصل إلى 50 و70%.